السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

15

الخميس 11 شباط 2016 – الموافق 2 جمادى الأولى 1437 هـ – العدد 13290

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday February 11, 2016 N° 13290

1 «الاكتفاء الذاتي» في سوريا، محاولة للتحايل على الحرب. ومدارس للقطاع الخاص في مصر بشراكة حكومية. والسطو الإسرائيلي على التراث الفلسطيني ومصادرته في «فكرة». وفلانتاين في «حلّ عن مخي»!

2

«عودة المكبوت وعدم ملاءمة الأشكال»: عن الكتابة الصعبة لتاريخ مجتمع خرج من الكولونيالية. ومن العراق، انحطاط سوق اللغة. بيتونة: عن ملامح «الفرقة الناجية»، والتعالي العائد لها.

3

الطور الثاني من حصار غزة أكثر تحديداً وفتكاً. وفي مدونات: نجاح لحملة المقاطعة، وبخصوص رحيل الفنان المغربي الطيب صديقي، ونصّ بقلم الطالب الإيطالي جوليو ريجيني الذي عُذّب حتى الموت في مصر.

4

ثروة الغاز.. الخيبة الإسرائيليّة الثقيلة

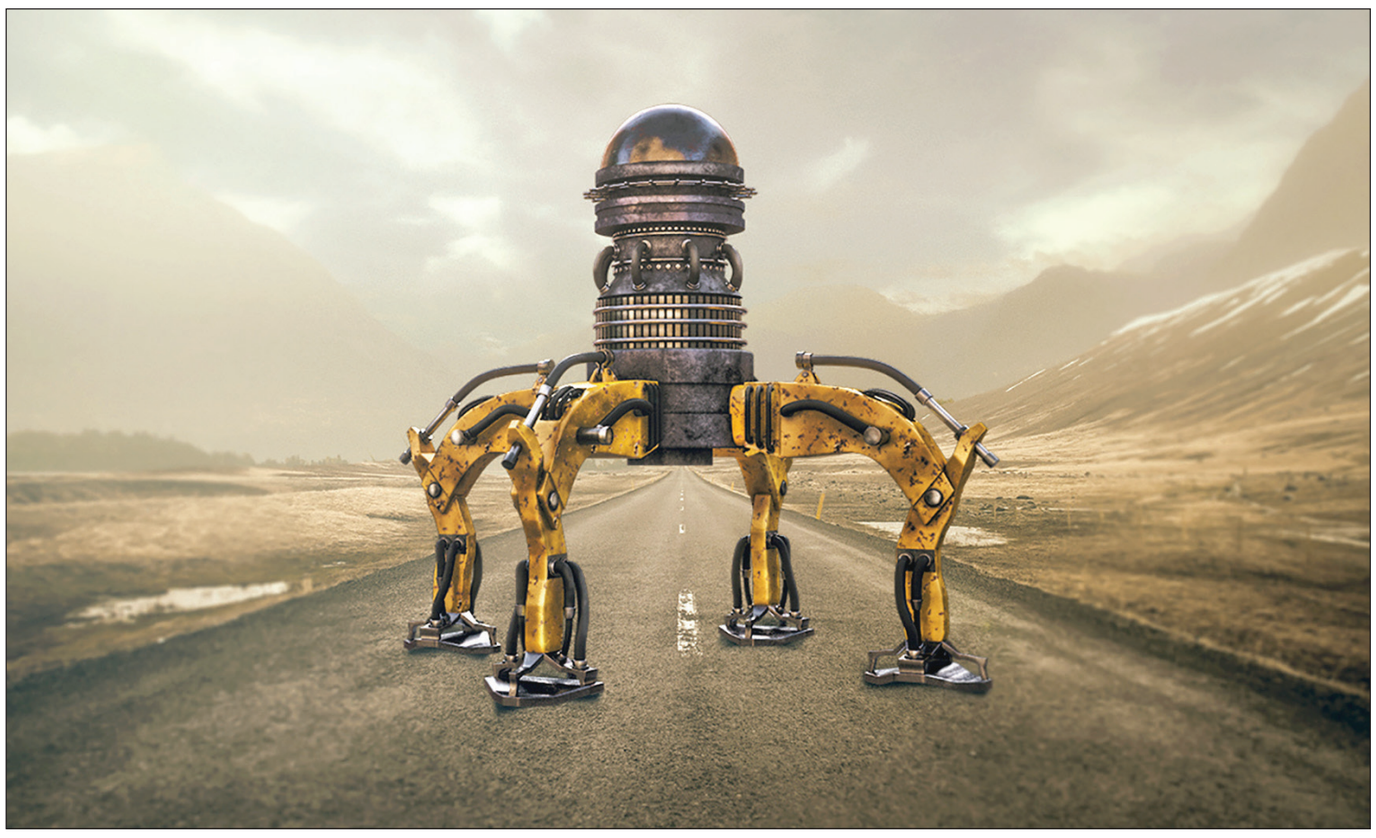

محمّد ياسين ـ فلسطين

عندما اكتُشف الحقلان، «تامار» و«ليفياثان»، قُبالة سواحل حيفا على البحر الأبيض المتوسط عامي 2009 و2010، سادت في إسرائيل موجة من الحبور والارتياح استبشاراً بمستقبلٍ تملأه وعود الرفاهيّة الزاهية. فبفضل هذه الاكتشافات، انتقلت إسرائيل إلى وضعٍ جديد لم تعد مُضطرة فيه للاعتماد بشكلٍ كامل على مصادر الطاقة الخارجيّة. إذ ستوفّر لها احتياطيّات الغاز المُكتشفة حديثاً الفرصة لتغطية احتياجاتها الداخليّة لبضعة عقود قادمة، كما أنّها ستمنحها القدرة على تصدير الفائض منها إلى أسواق مُختلفة وتوفر لخزينتها الماليّة مصدر دخلٍ بمليارات الدولارات.

الثروة والقوة

ولأنّـه لا انفصال بين الطاقة والسياسة بوصفها فنّ امتلاك القوّة وإدارتها، فإنّ الاكتشافات البحريّة الإسرائيليّة بشّرت أيضاً بتحوّل في البيئة الاستراتيجيّة في المنطقة، وفي شكل وطبيعة العلاقات بين بلدانها، وموقع إسرائيل ودورها في هذه العلاقات. فإسرائيل التي كانت حتّى وقت قريب تستورد الغاز المصري لتشغيل محطّات توليد الكهرباء، غدت بعد اكتشاف الحقلين أحد الأطراف المُرشّحة للعب دورٍ أساسيّ في شبكة إمدادات الطاقة في المنطقة، وتحديداً لتلك الدول التي تُعاني من ارتفاعٍ مُطرد في مستويات الاستهلاك مثل مصر والأردن والمناطق الفلسطينيّة المُحتلّة.

ولأنّه يصعب تجاهل الميزات التي يتمتّع بها الغاز كمادة عضويّة، وأهمّها أنّه مولّد رخيصٌ للكهرباء، ما يعني قدرته على تقليص التكاليف اللازمة لتشييد الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الألمنيوم والإسمنت والبتروكيماويّات، ومنحها مزايا تصديريّة تنافسيّة، فإنّ ثروة الغاز الإسرائيليّة قد تفتح الباب أمام إسرائيل لتصبح مركزاً تصديرياً لسلع مختلفة لأسواق المنطقة لا للكهرباء فحسب.

تحكّم إسرائيل بإمدادات الغاز أو بجزء منها في المنطقة يعني بشكلٍ أو بآخر تزويدها بحوافز جديدة لتوسيع هيمنتها السياسيّة والأمنيّة وتعزيز قدرتها على فرض الوقائع التي تناسب أهدافها البعيدة، ومدّها، علاوة على ذلك، بأوراق قوّة لم تكن تمتلكها من قبل. ولقد فهمت النخبة الإسرائيليّة هذا الدرس وبدأت بالتخطيط على أساسه، ولم يكن من الغريب بالتالي أن يتحوّل موضوع الغاز خلال السنوات الماضية إلى هاجسٍ كبير لهذه النخبة بمستوياتها السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة، وأن يغدو مجالاً حيوياً لديبلوماسيّة تجري وراء الأبواب المُغلقة مع دول المنطقة المعنيّة، وبتدخّل أميركيّ حثيث، بهدف وضع رأس الجسر لمشروع تسويق الغاز الإسرائيليّ إقليمياً بكلّ المكاسب الاستراتيجيّة التي سينطوي عليها كما يراها الإسرائيليّون.

محددات معقدة الاستفادة

لكنّ التسليم بهذا المقدار من التحوّل في علاقات القوّة والنفوذ في المنطقة بعد اكتشافات الغاز الإسرائيليّة، لا يعني بالضرورة أن إسرائيل ستستطيع استغلال هذا الموقف لتحقيق مآربها كلّها بسهولة. من هُنا، يتطلّب فهم هذا التحوّل بشكلٍ واضح وتقدير أبعاده الكاملة، الأخذ بعين الاعتبار للمُحدّدات السياسيّة والتجاريّة والتقنيّة والجغرافيّة التي تُحيط به. فما هي طبيعة هذه المحدّدات؟ ولماذا تبدو أكثر تعقيداً وتشابكاً في الحالة الإسرائيليّة؟ وهل يُمكن القول إنّ اكتشاف الغاز الإسرائيليّ بالنتائج التي ترتّبت عليه كان بمثابة «ورطة» لإسرائيل في بعض الجوانب، بطريقة أحبطت التوقّعات المتفائلة التي كانت النخبة الإسرائيليّة تُبشّر بها وتُضخمها عندما اكتُشف الحقلان الكبيران؟

هُناك ثلاثة مستويات أساسيّة تتجسّد فيها هذه المُحدّدات بشكلٍ خاص:

● الأوّل، المستوى القانوني والتقنيّ. فإسرائيل التي لم تطوّر صناعة نفطيّة محليّة مُتقدّمة لم يسعها مُراكمة خبرات قانونيّة ومُؤسسيّة وبشريّة تُؤهلها للتعامل مع هذا النوع من المواضيع بتشعباته التقنيّة الكثيرة. هكذا، شكّل اكتشاف الغاز بكميّات تجاريّة كبيرة نسبياً مفاجأة خلقت حالة من التخبّط والتوتّر داخل المؤسّسة الإسرائيليّة التي عجزت حتّى الآن عن صياغة سياسة طاقة مستقرّة وواضحة وذات مصداقيّة. فبعد تشكيل لجنتين حكوميّتين لهذا الغرض، واشتعال الأزمة القانونيّة التي نشبتْ على إثر استقالة ديفيد غيلو رئيس لجنة مكافحة الاحتكار في نهاية العام 2014، إثر مُطالبته بتفكيك كارتل شركات الطاقة الذي يُدير «تامار» و «ليفياثان» وجعل سوق الغاز المحلّي أكثر تنافسيّة، لجأ نتنياهو لحيلة مُدبّرة للالتفاف على القوانين، من خلال تقلّده لمنصب وزير الاقتصاد علاوة على رئاسته الحكومة، وتوقيعه على إطار قانونيّ جديد لتنظيم صناعة الغاز تحت سلطة البند 52 من «قانون النفط والغاز الإسرائيلي» الذي يُستخدم لأوّل مرّة في تاريخ إسرائيل، والذي يُعطي السلطة للوزير المعني للموافقة على إطارٍ تشغيليّ يمنح الشركات الخاصّة امتيازات احتكاريّة، طالما أنّ هذا التوجّه يصب في هدف حماية المصالح الأمنيّة لإسرائيل.

لكن، حتّى هذه الخطوة الاستثنائيّة لم تدشّن بداية جديدة لصناعة الغاز الإسرائيليّة، فقد قُدمت من معارضي الخطّة أربعة التماسات ستنظر فيها قريباً المحكمة العليا. وممّا لا شكّ فيه أنّ تواصل هذه الحالة من الفوضى وعدم اليقين في البيئة القانونيّة الإسرائيليّة قد ألقى بظلالٍ قاتمة على واقع ومستقبل الصناعة التي بات يُنظر لها من قبل مجتمع الأعمال العالميّ على أنّها غير جاذبة استثمارياً ومليئة بالمخاطر، ووضع المشاريع الجديدة، وعلى رأسها استكمال تطوير حقل «ليفياثان» المُعوّل عليه في خطط التصدير المُستقبليّة في حالة تجميد. ولعلّ بيان شركة «نوبل إنيرجي» أحد مُحتكري الحقول الذي قالت فيه مؤخّراً أنّها لم تعد تثق بحكومة إسرائيل، هو أفضل مؤشّر على جوّ الإحباط السائد في إسرائيل بشأن هذا الملف.

● المستوى الثاني هو الاقتصاد السياسي. الخلاف بين الأطراف ذات الصلة بموضوع الغاز ليس تقنياً فحسب. فعدم حسمه واستمرار الأخذ والجذب حوله يعكس بذاته تحوّله ــ بكلّ الرهانات الاقتصاديّة التي ينطوي عليها ــ إلى مسألة صراعٍ اجتماعي. فالرافضون لخطط نتنياهو يخشون أن يلد احتكار الغاز الحالي مجموعة جديدة من الاحتكارات في صناعات أخرى بسبب مركزيّة دور الطاقة في أيّ اقتصاد وارتباطه الحيوي بكلّ قطاعاته. وهذه المخاوف لها ما يسندها في الواقع، في ضوء الحماسة التي أبداها نتنياهو خلال العقدين الماضيين لتبنّي سياسات اقتصاديّة نيوليبراليّة لعبت دوراً في تعميق سيطرةً المجموعات الاحتكاريّة الكبيرة على مفاصل مُهمّة في بنية الاقتصاد الإسرائيلي (بشكلٍ خاص، أصبحت المجموعات الاستثماريّة العائليّة ملمحاً أساسياً في هذه الصورة، إذ تسيطر 20 عائلة على 50 في المئة من دخل أكبر 500 شركة في إسرائيل). وليس هذا فحسب، فموضوع الغاز قد يبقى على صفيح ساخنٍ مستقبلاً بسبب الخلاف الذي ستولدّه الطريقة التي سيُعاد توزيع الفوائض الماليّة المُتحقّقة من بيعه، وإدارة مشكلات السياسة الاقتصاديّة الكليّة التي قد تتمخّض عنه (في اقتصاد تصديري كالاقتصاد الإسرائيلي، قد يؤدّي تدفق العملة الأجنبيّة على الخزينة إلى زيادة سعر صرف العملة المحليّة والتأثير بشكل سلبيّ على تنافسيّة الاقتصاد ككل فيما يُعرف بظاهرة «المرض الهولندي»).

● المستوى الثالث هو المستوى العسكري. فقد أدركت النخبة الإسرائيليّة أنّ استغلال ثروة الغاز تجارياً غير ممكن عملياً بدون أن تكون حقول الغاز الإسرائيليّة مُؤمّنة أمنياً وعسكرياً، وهو ما فرض تحديات جديدة أدخلت المؤسّسة العسكريّة خلال السنوات الماضية في ورشة محمومة للاستثمار في هذا الهدف عن طريق شراء سفنٍ حربيّة جديدة من ألمانيا وتزويدها بنسخة مُعدّلة من نظام «القبّة الحديدية» لاعتراض الصواريخ، وتدريب وحدات كوماندوس جديدة من نخبة الجيش لحماية منصّات الغاز، وتطوير أنظمة الأمن الرقمي وجمع المعلومات، بل واستحداث أسلحة جديدة مثل صاروخ «باراك 8» الذي أجرت إسرائيل تجربة حديثة عليه، أملاً في أن يُقدّم في السنوات القادمة حلاً نموذجياً للخطر الذي يُمثّله صاروخ «ياخونت» الروسي، الأرض ـ بحري، والذي يُعتقدُ أنّ حزب الله يمتلكه. وعلاوة على ذلك، ينطوي التهديد العسكريّ هذا على كُلفة تجاريّة حتّى في أوقات الهدوء، لأنّ المموّلين لمشروعات الغاز سيطلبون دائماً فائدة أعلى تعوّضهم عن المخاطر الأمنيّة والسياسيّة المُحتملة. هذه المُستجدّات تشي بأنّ موضوع الغاز بات يُمثّل شكلاً من أشكال الصداع للمؤسّسة العسكريّة، ليس لأنّه يفرض عليها التأهب بشكل دائم وتجنيد موارد بشريّة وماليّة تقنيّة جديدة ومُكلفة فحسب، بل لأنّه يضعها، لأوّل مرّة ربما، أمام سيناريو تكون فيها ثروتها الطبيعيّة التي تعتمد عليها لتشغيل المصانع والسيّارات وإضاءة المنازل وملء الخزينة بالعملة الصعبة.. تحت تهديد عسكريّ مباشر وفي أيّ لحظة غير متوقّعة.

.. والصعيد العالمي

إذا كانت هذه هي المُحدّدات المتعلّقة بإسرائيل، فهناك مُحدّدات أخرى تعمل على نطاق أوسع لكنها قد تضع هي الأخرى عقبات جديدة في وجه المشروع الإسرائيلي. إنّ سوق الطاقة العالميّ يمر اليوم بتحوّلات مهمّة أبرزها الوفرة الكبيرة في المعروض من الغاز الرخيص، وهذا يفرض على إسرائيل خيارات محدودة عندما يتعلّق الأمر بالتصدير، خاصّة أنّ الاستثمارات في محطّات إسالة الغاز وأنابيب نقله مُكلفةٌ للغاية. ويواجه مشروع تسويق الغاز الإسرائيليّ لأوروبا بشكل خاص، بالإضافة للأعباء الماليّة للإسالة والنقل، بعض العوائق السياسيّة والجغرافيّة مثل الصعوبة التقنيّة التي يتضمنها مدّ أنبوب تحت البحر، والحاجة لإيجاد توافق سياسيّ من نوع ما بين تركيا وقبرص واليونان ليصبح هذا السيناريو واقعاً عملياً.

هـذه الاعتبارات تجعل من أسـواق مصر والأردن وفلسطين، وبرغم أنّها لا تُشبع النهم الإسرائيلي بالكامل، الأسواق الوحيدة المتوفّرة الآن لتصريف جزء من الغاز الإسرائيلي. ومع أنّ اكتشاف حقل «زوهر» قبالة السواحل المصريّة مؤخّراً مثّل ضربة جديدة لطموح إسرائيل، إلا أنّ مصر تبقى خياراً مثالياً بكلّ الأحوال لأنّها يُمكن أن تتحوّل لمنصة لتصدير الغاز الإسرائيليّ لأوروبا من خلال مرافق الإسالة الموجودة في «إدكو» و «دمياط» والمملوكة لشركات أجنبيّة.

معضلة إسرائيل

إنّ اعتماد إسرائيل التاريخيّ على مصادر طاقة خارجيّة كان مصدراً لتوتّر على كلّ المستويات، مردّه محاولة التوفيق الدائمة بين مهمة تأمين هذه الموارد لكيانٍ يفتقر لها بشدّة، ومهمّة الحفاظ على مناعة هذا الكيان وقدرته على التوسّع والاحتلال في الوقت نفسه. فقد ارتبطت قدرة إسرائيل على تأمين احتياجاتها من الطاقة تاريخياً بتمدّد نفوذها العسكريّ والسياسيّ والأمنيّ، كما يتضح في اعتمادها لفترة طويلة على واردات النفط من إيران في عهد الشاه، واستفادتها من الحقول التي سيطرت عليها في سيناء في أعقاب حرب العام 1967، وحصولها لاحقاً على مزايا تفضيليّة لاستيراد النفط من مصر في مرحلة ما بعد توقيع اتّفاقيّة كامب ديفيد للسلام.

لذلك، يُشكّل اكتشاف الغاز بحدّ ذاتـه تحدياً استراتيجياً جديداً يتطلّب تجاوزه إعادة تكييف النموذج الإسرائيليّ للعلاقة بين الطاقة والأمن، ليس على مستوى التصوّرات فحسب، وإنّما على صعيد البنى المؤسّساتيّة المُختلفة والمصالح الاجتماعيّة التي تقف خلفها أيضاً. فإسرائيل تعيش اليوم ما يُشبه الطور الانتقاليّ من كيانٍ يعتمدُ بالكامل على مصادر طاقة خارجيّة يسخّر نفوذه العسكريّ والأمني من أجل تأمينها، إلى كيانٍ يحوز ثروة طبيعيّة كبيرة يُخطّط لاستخدامها لأهدافٍ توسّعه السياسيّ العسكري، أي أنّ الطاقة لم تعد هدفاً فحسب، بل وأداة من أدوات فرض القوّة والنفوذ. هذه العمليّة الانتقاليّة، وبغض النظر عن نتائجها، هي ما يجعل القيود على صناعة الغاز الإسرائيليّة أكثر تعقيداً، ويضع إسرائيل في مواجهة تحديات نوعيّة قد تحبط الفرص السياسيّة والاقتصاديّة التي بشّرتها بها الاكتشافات أوّل الأمر، ما سيزيد من وطأة خيبتها المستمرّة مُذاك.

رامي خريس

باحث اقتصادي من فلسطين

في ذكرى الثورة اليمنية: أخطاء البدايات

لم يستوعب اليمنيون بعد كيف انفرط عقد ثورتهم السلمية، ولا كيف تحولت مشروعيتها الوطنية وأهدافها إلى مجرد صراع بين قوى سياسية متنازعة على السلطة، وكيف صاروا إلى حرب لا تبقي ولا تذر. يعيش اليمنيون صدمة الحرب، عاجزين عن قراءة تاريخهم القريب وتحديداً مقدمات ثورة 2011 وأداء القوى السياسية اليمنية حينها، وكذلك مقاربة حالة الاستقطاب السياسي والمناطقي والطائفي التي نشأت في عمق الثورة وتعرضت لها شريحة واسعة من المجتمع اليمني، وكيف أنضج ذلك ظروف الحرب الداخلية التي ستمكّن أية قوة مغامرة من استثمارها لتقويض أسس المرحلة الانتقالية. ورغم ما أحدثه إسقاط الحوثيين وصالح لصنعاء بعد ذلك من تدمير ما تبقّى من شكل الدولة، إلا أن الاختلالات السياسية والاجتماعية لم تبدأ بإسقاطهم للعاصمة، بل هي قديمة وعميقة تكمن في خطاب الثورة نفسه وفي آلياتها.

أولى تجلياتها فشل القوى السياسية اليمنية، بما فيها الشباب اللذين تصدروا واجهة الثورة، في إنتاج حالة ثورية نزيهة تستطيع خلق تراكم حقيقي للحفاظ على روح الثورة وتحقيق أهدافها، وأدى ذلك إلى تحولها بعد أقل من شهر ونصف، وتحديداً مع إعلان اللواء علي محسن الأحمر الانضمام إليها إلى صراع سياسي عسكري قبَلي، أعاد فرز هذه القوى داخل جبهتين سياسيتين، إحداهما رأت في الثورة تهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية، والأخرى وجدت في الثورة رافعة لتحقيق مصالحها. كان الفرز، السياسي في الظاهر، محدداً بموقف هذه القوى من الثورة، إلا أن أداء الجميع كان في العمق على الضد من الثورة باعتبارها مشروعاً وطنياً جامعاً لليمنيين.

لم يلتفت اليمنيون للاختلالات في خطاب الثورة وآلياتها، ولعبت الأحزاب السياسية دوراً رئيسياً في تجاهل هذه الاختلالات لصالح تغليب وعي ساذج يعتبرها تناقضات ثانوية لا تؤثر على المسارات الرئيسية للثورة. لكن الحقيقة أنها كانت أعطاباً جذرية. ففي وقت قصير جداً، أصبحت الثورة ذاتها موضع تنازع القوى السياسية، وتم اختزال أهدافها إلى إسقاط رأس النظام ممثلا بـ «علي عبد الله صالح»، وليس تغيير النظام برمته، وتحولت بذلك إلى جسم عريض ينوء بصراعاته وتناقضاته، غير قادر على الدفاع عن نفسه ولا عن مواجهة قوى الثورة المضادة. وفي حين تم التضييق على الثورة وحرفها عن مسارها، نجحت «المبادرة الخليجية» لمجلس التعاون الخليجي في تنميط الثورة داخل مفاهيم الأزمة السياسية بين أطراف الصراع، حيث قضت المبادرة بأن يقوم «صالح» بتسليم السلطة لنائبه عبد ربه منصور هادي، وحصنته من الجرائم التي ارتكبها طيلة عقود. كرس هذا الحل السياسي الفوقي الذي تبنته المبادرة شكلاً بدائياً لهوية صراع ما لبث أن انفجر عند أول «مفترق مصالح». كما أن الحوار الوطني الشامل بين القوى السياسية اليمنية جاء معبراً عن أزمة الصراع وليس عن حوار وطني كما تدل تسميته، وبالتالي لم تكن مخرجاته التي اختلفت حولها أطراف الصراع فيما بعد إلا تتويجاً لاختلالات التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية، وقبلها الاختلالات التي ضربت الثورة وحرفتها عن مسارها بشكل عميق.

لا تتوقف المفارقة الجلية للثورة اليمنية على مآلاتها الكارثية المتجسدة في حرب محلية وتدخل إقليمي، وهي الحرب التي شاركت القوى والأحزاب اليمنية في تخليقها، بل تتعداها إلى استمرار تجاوزات هذه القوى في حق اليمنيين، معبرة عن عدم اكتراث بنضالاتهم. إذ لم تعمل أيّ من القوى السياسية على ترجمة مطالب اليمنيين في مواطنة متساوية وعدالة اجتماعية. وبغرض الاحتكار السياسي وحسب، اكتفت بتبني أهداف ضبابية، كـ«حل المشكلات الوطنية»، لكنها في الواقع عاجزة عن حل هذه المشكلات، بل إنّها سبب رئيسي في تعميقها وتعقيدها بمشاريع سياسية غبية مثل»مشروع الدولة الاتحادية».

على الرغم من الفشل الذريع للقوى السياسية اليمنية في حل المشاكل الوطنية، ومسؤوليتها المباشرة في مفاقمتها وإيصال البلد إلى حالة حرب داخلية وجعله مجالاً لتنافس وصراع اقليمي، إلا أنها تتابع العمل من موقع الصراع وتغذيته بكل أسباب الديمومة والفعالية. وعلى الرغم من فشل التسوية السياسية والمرحلة الانتقالية والحوار الوطني ومشروع الدولة الاتحادية، لا يزال أداء القوى اليمنية ماضٍ في تجريف كل ما هو وطني لمصلحة صراع مراكزها، وتحويل كل ما هو وطني إلى امتياز محتكَر لها. وعلى الرغم من ثبوت فشل مشروع الدولة الاتحادية بأن يكون حلاً لأي من المشاكل الوطنية، وهو أصبح مشكلة بذاته وسبباً للحرب بين تحالفين سياسيين: القوى الانقلابية ممثلة بصالح والحوثيين، وقوى ما يدعي بالشرعية مع حلفائها الإقليميين.. يتمسك كلا الطرفين بفكرة اليمن الاتحادي، ويختلفان فقط في تقسيم حدود الأقاليم بينما ينظر كثير من اليمنيين لهذا الصراع الذي يتنازع مستقبلهم بأسى عاجز عن تغييره.

لم تحقق الثورة اليمنية أيا من أهدافها التي تبنتها في احتجاجاتها السلمية، إذ لم يسقط «صالح» ولا نظامه، وما لبث أن عاد إلى واجهة المشهد السياسي. وعدا عن استفادة بعض الأحزاب السياسية وبعض الناشطين من التمثيل السياسي في المحافل الدولية للثورة، لا يمكن القول بأن أهداف الثورة المباشرة قد تحققت، ولا أهدافها البعيدة التي يمكن أن تحقق نقلة مجتمعية تضمن بناء دولة مدنية، إذ لم يتم الاشتغال على البنية الأساسية للثورة المتمثلة في الحركات الاجتماعية التي كان من شأنها خلق دينامية للوعي المجتمعي، وضمان تحقق تلك الدولة، حيث تم الإجهاز على هذه الحركات من قبل الأحزاب اليمنية، وتجريف منظمات المجتمع المدني في خضم استقطاب سياسي حاد. ولم يصمد حتى الطابع السلمي للثورة، فسرعان ما جرى تحويل إيمان اليمنيين بـالأدوات السلمية لصالح التغيير بالقوة والسلاح.

في الذكرى الخامسة لـ «ثورة فبراير» اليمنية، لا يندم اليمنيون الذين يعيشون فظاعات الحرب على مشاركتهم وحلمهم بثورة كان يمكن أن تحقق لهم غد أفضل، ولا يشعرون بالأسى على ثوار يمنيين يحيون ذكرى الثورة بكتابات مقتضبة من مقر إقامتهم في اسطنبول وطهران والرياض.. مقتنعين بعظمة محاولتهم! يتمسك اليمنيون بأمل النجاة، وأحياناً تنتابهم لا مبالاة مؤذية حيال حياة لم تعد تطاق.

بشرى المقطري

كاتب صحافية وروائية من اليمن

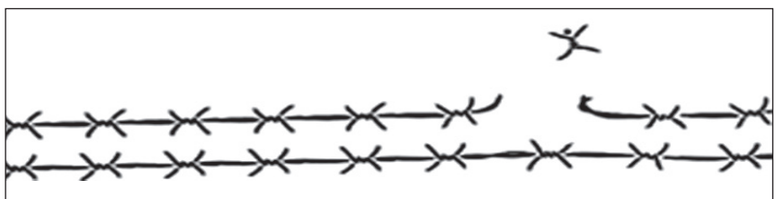

قتل

ضجيج الحروب من كل صنف يصمّ الآذان في المنطقة. حروب تبدو بلا نهاية. فكيف يمكن تخيل رتق سوريا أو اليمن أو ليبيا التي يمزقها اصطراع دموي بين قوى محلية لا تكفّ المراكز الإقليمية والدولية عن تغذيته وتأجيجه، حتى لم يعد واضحاً أيهما الأساس بل وما أصل الموضوع، وأي غاية يمكن رجاؤها منه، سوى التقاتل وحسب على الإمساك بالسلطة، هكذا بكل فجاجة، وبلا استدراكات من أي نوع.

تفشل المفاوضات الدولية وتُلغى مؤتمراتها حتى من قبل أن تبدأ، ويُعلن عن ذلك بكل رباطة جأش وأناقة، بينما يستعر العنف حاصدا آلاف القتلى الجدد، وملايين النازحين الذين خسروا كل شيء ويستعدون للمقامرة بحياتهم على أمل النجاة من الجحيم، في لعبة حظ قاتمة. أعلنت منظمة الهجرة العالمية أن أعداد الفارين من جحيم بلدانهم، وخصوصاً منهم السوريين، قد تضاعف خلال الشهر الأول من السنة الجديدة، ومعه تضاعف بالطبع عدد الغرقى في البحر. وليس أنه لا ضحايا ولا نازحين من اليمن، ولكن أعدادهم المهولة هي الأخرى تبقى حبيسة تقارير الهيئات المختصة، المحلية والدولية، بلا كبير اكتراث عموماً في المنطقة. وهي (والعالم كذلك)، اعتادت القتل.. وما زالت تتخانق على من هو محق أكثر، أو من سيسحق رأس الآخر. ويكفي رؤية عناوين الصحف ومتابعة برامج التلفزيون لتبين ذلك، وأما ما يُكتب على وسائل التواصل الاجتماعي ففضيحة بكل المقاييس.

وكذلك في العراق الذي لا يكف عن «تحرير» المناطق التي استولى عليها داعش في غفلة كشفت مقدار التخلع الذي أصابه كما الفساد المُمارس فيه. وحيث لا حروب كبرى، فـ «ميني حروب»، وعسف من السلطات على المجتمع، يكاد يجعل الحروب مشتهاة! وهو بكل حال يجعل الموت أليفاً.

هناك أصوات وتيارات تخرج عن الاستنفار القائم في هذا الطحن، ترفضه وتقول إنه عقيم. وتشير إلى الخواء التام للتصورات السائدة، سواء تلك التي تؤطر الحروب أو تلك التي تبرر القمع، وعجزها الأصيل عن حل المشاكل التي تدعي مواجهتها.. لأنها من طينتها! وهذه الأصوات لا يمكنها أن تكتفي بالموقف المبدئي و«الأخلاقي» فحسب، بل أن تنكب على بلورة البديل وهو معقّد بالفعل.. ولكن لا خيار آخر.

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

3500 عراقي عادوا إلى العراق العام الماضي نتيجة عدم تأقلمهم مع أوضاع اللجوء في أوروبا، وقد تزايدت أعداد العائدين أكثر بعد تفجيرات باريس الأخيرة وبدْء اللاجئين بالشعور أنّهم مشكوك فيهم طول الوقت.

الاكتفاء الذاتي في سوريا، أبجديّةٌ تتحايل على الحرب

سارة شمّا - سوريا

يقبل السوريون في الداخل عقيدة للحياة على أنها محاولة كثيفة لتجنب فنائهم، بهذا يصير الإفلات من الموت شرطاً براغماتياً خالصاً، كأنهُ أنسنة غير متوقّعة لصراع بقاء يعبره السوريّون متخفّينَ بين حدّيه كلّ يوم تقريباً، يجرّبون فيه صنوفاً من القوننة توائم بين إيراداتهم وبين الكلفة الباهظة للاستمرار على قيد الحياة. يستعيرون أيضاً بعض التدابير التي اختبروها في الثمانينيات خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة، يضيفون عليها استدامة الخراب وانشطار البلاد إلى رايات عديدة، ثم يعودون ويجرّبون شرط البقاء مجدداً، ويسألون: هل بات ممكناً؟ كأنهم ينتشلون الجواب من قاع العبث. حياتهم تجربة مدهشة يمسكون بتلابيبها كي لا تسقط منهم فيسقطون معها.

الجغرافيا تحصد الزراعة

رمت الحرب بالزراعة على قارعة الطريق، عاريةً من الدعم الحكومي الذي سمّنها طوال الخطط الخمسيّة التي صاغت اقتصاد البلاد منذ مجيء البعث إلى السلطة، لكنها وفي سنوات الحرب أصيبت بالهزال، ففقد الإنتاج الزراعي 80 في المئة من قيمته خلال السنوات الماضية، إذ أنّ تنظيم الدولة الإسلامية الذي احتلّ 90 في المئة من حقول النفط والغاز في سوريا، يُدير وفي آن أخصب الأراضي الزراعية حول حوض الفرات وفي ريف حلب، مُغلقاً حدوده على ما ينتجه. ومثله فعلت فصائل المعارضة المسلحة التي تسيطر على أرياف حمص وإدلب وحماه ودرعا ودمشق، ليصير الإنتاج الزراعي رهينةً للتداول داخل «الكنتونات» التي تزرعه، بما يشبه التحوّل التدريجي إلى منظومات منعزلة من الاقتصاد المناطقي. وهذا هو حال الزراعة أيضاً في مناطق سيطرة النظام، إذ تدهورت عائديتها بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والأسمدة وانقطاع الكهرباء الدائم. لقد جرّب مهندسون زراعيون في تلك الأرياف الآمنة الاتكال على مردود قطع صغيرة من الأراضي لتحقيق الاكتفاء الذاتي المنزلي، مستبدلين الأسمدة المكلفة بتناوب زراعة البقوليات والحبوب والخضروات، مقترحين بذلك نموذجاً من الاقتصاد المنزلي المنتج والقابل للتعميم. استلهم مشروع «فلاحي السلام» في مدينة كوباني ذات الغالبية الكردية فكرة الاكتفاء الذاتي تلك، وطوّرها في إطارٍ منهجي تخطّى تجارب اكتفاء المهندسين الزراعيين في مناطق أخرى. المشروع جاء بطرق زراعة حديثة وببذور ذات نوعية جيدة تأخذ حاجاتٌ نموّها الذاتي من مكونات التربة بلا حاجة إلى السماد الكيمائي أو إلى المبيدات. أسرٌ كثيرة لا تزال تقطن تلك المدينة استفادت من مزايا المشروع فصارت جزءًا منه.

«السلفيّة» تجرّب عقيدة الاكتفاء

لم يعد قطاع الزراعة في سوريا هو المشغّل الأعلى للعمالة، ولم يعد يساهم بربع الناتج المحلي الإجمالي كما كان يفعل قبل العام 2011. باتت الأراضي الزراعية الواقعة تحت سيطرة «داعش» و «جبهة النصرة»، و «لواء الفتح» على الحدود الشمالية، مندمجة أكثر بقنوات الاقتصاد التركي. وهناك بالإمكان رصد تدفق السلع والمواد المصنّعة ونصف المصنّعة من الأسواق التركية إلى تلك المناطق، بعدما انخفضت إنتاجيّة القطاع الصناعي في سوريا بنسبة 80 في المئة.

المناطق التي خرجت عن السيطرة العسكرية للنظام السوري باتت خارج اقتصاده أيضاً، رصدت لنفسها مقداراً من التجريب يساير نفوذ القوى التي تديرها، وارتباطاتها الإقليميّة، فتوجّب عليها البحث عن نموذج أو أكثر للإدارة الاقتصادية. عرفت المناطق الكردية التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي مثل تلك النماذج، وطبّقتها عملياً تحت مسمّى «الإدارة الذاتية الديمقراطية»، بحيث تسيّر تلك الإدارة الشأن الاقتصادي للمنطقة في منظومة متواضعة من المدخلات والمخرجات، مثلما تسيّر الشأن العام للسكان المحليين. بعض تلك الإدارات جَبَتْ من خلال بيعها النفط إلى تركيا، ورسوم العبور التي تتقاضاها من استخدام المنافذ الحدوديّة التي تسيطر عليها، تدفقات مالية لا بأس بها عانتها في الإنفاق الجاري (غير الاستثماري) داخل مناطق سيطرتها، سواء في تمويل «قوات حماية الشعب الكردي» أو في تأمين السلع الاستهلاكية للقاطنين داخل مناطق نفوذها.

كذلك لم تكن مبادرة «حركة التغيير والبناء» داخل مناطق سيطرة «الجيش الحرّ» بعيدةً عن مقاربة فكرة الاكتفاء الذاتي المحلّي، وإن كانت لصيقةً أكثر بالشأن الخدمي لا الاقتصادي للسكان حيث هي، إذ يبدو نشاطها مقتصراً على توفير السلع الاستهلاكية المباشرة، واستقبال تبرعات الملابس المستعملة، ثم إعادة توزيعها على المحتاجين، وربط الناس في مناطق عملها بمنظومة بسيطة من العلاج الطبي والتداوي شبه المجانيّ.

لكن تنظيم «داعش» يظلُّ يحتكرُ دون سواه أصول العمل البراغماتي في المناطق الشاسعة التي أضحت من نصيبه داخل سوريا. لا يتوانى التنظيم، وهو يدير شؤون الرقّة ودير الزور وأجزاءً من ريف حلب وحمص، عن الاستعانة بموظفين حكوميين لإدارة سد الفرات، الشريان الأساس الذي يغذّي مناطق سيطرة تنظيم الدولة بالماء والكهرباء. التنظيم، وفيما هو يدير منظومة عمله الذاتية، بحاجة إلى خبرات بشريّة جاء بها من منظومة العمل الحكومي لأجل تسيير مرافق عامة مثل المطاحن والمخابز. كذلك فقد جَلَبَ خبرات من خارج سوريا لأجل إدارة قطاع الاتصالات الأرضيّة والخلوية، كان معظمهم من المتطوعين التونسيين المتيقنين من حتميّة قيامة الخلافة الإسلامية.

ولجبهة النصرة أيضاً تصورات تطبيقية لإدارة الشأن العام في مناطق نفوذها داخل ريفي إدلب وحلب، تشبه في مراميها نماذج الاكتفاء الذاتي السابقة. فهي تفرض الأتاوات لتأمين حماية الشركات والمصانع وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، كما تفرض ضرائب تصاعدية على الأرباح من «منظورٍ إسلامي»، فهي بذلك تجني من الأغنياء المقيمين في مناطق نفوذها مداخيل جيّدة تفيدها في تجديد قنوات التمويل الذاتيّة لتنظيمها المسلّح.

تجربتا «خيوط الشمس»، و «طائر الراماج»

تدلّنا أرقام الأمم المتحدة على وجود نحو 6 ملايين سوري يعتمدون بصورة أساسيّة في قهر جوعهم اليوميّ على المساعدات الخارجيّة، كما يرشدنا أحدّ تقارير «مجموعة عمل اقتصاد سوريا» الصادر في شهر آذار / مارس 2015، إلى أنّ نسبة البطالة صارت تقارب 60 في المئة من إجمالي قوّة العمل المتبقّية في سوريا.

لهذا لم تنضب المحاولات التي رصدت تطويع الظرف الموضوعي ليخدم بحواضنه الجديدة الظرف الذاتي المتغيّر. تعددت المشاريع التي كانت غايتها بلوغ ضفّة الاكتفاء، لكنها بقيت تطمح لرفع فاقة العوز عن الذين لا يزالون عالقين في حضن الوطن المدمى بنصالِ حربٍ لم تهدأ بعد. إحداها حمل عام 2013 اسم «خيوط الشمس». أراد المشروع تفعيل معادلة الاكتفاء الذاتي للأسر العالقة في ريف دمشق الساخن، أطلقه «تجمّع حرائر داريا» وأشرف عليه من ألفه إلى يائه، كنموذجٍ من نماذج المشاريع الصغيرة ذاتيّة التمويل، وقليلة الأرباح، لكنها سريعة في دورة رأس مالها. وهذا الشكل يفيد أكثر في ظروف الأزمات والحروب. المشروع جاء بإعالة ذاتيّة للأسر الراغبة بأن تكون جزءًا منه، وهذا شَمَلَ أعمالًا يدويّة نسائيّة مثل الحياكة والتطريز، وأعمالًا أخرى تتطلب اللجوء إلى نصف تصنيع، مثل إعادة التعليب المنزلي لبعض المنتجات الزراعيّة.

وفي السويداء جنوب سوريا حيث لم تقضم آلة الحرب شيئاً من النسيج العمراني والسكاني للمكان، ازدهرت منذ سنوات مشاريع منزلية لتربية طائر الراماج من فصيلتي «الرونكوليس» و «الفيشر» (وهو طائر استرالي المنشأ يشبه في شكله وألوانه الببغاء)، حيث يعاد بيعه إلى تجار معروفين لهم صلاتهم مع الأسواق الخارجية، ليقوموا بتصديره لاحقاً. مثل هذا المشروع لا يبدو مكلفاً إن قُورن بأرباحه المضمونة بعد أعوام إذ يكفي اقتناء عدد قليل من تلك الأزواج في البداية وانتظار تكاثرها.

.. إلا أنه لم يعد بالإمكان الوثوق بوصفات جاهزة تستلهم حلول الاكتفاء الذاتي كـ «تكنيك» نظريّ وعمليّ لمباراة الحيّاة في جولات نزالها اليوميّ الدامي، وفي ظل تنامي انحسار دور الدولة وخدماتها داخل مناطق نفوذها، وسيطرة قوى إسلاميّة متشددة على مناطقٍ واسعة من سوريا، تديرها اقتصادياً واجتماعياً في آن.

أيمن الشوفي
صحافي من سوريا

مدارس للقطاع الخاص في مصر بشراكة حكومية

انتهت وزارة التربية والتعليم المصرية من إعداد مشروع جديد لبناء المدارس، من المنتظر أن تضمه الحكومة إلى برنامجها الرسمي الذي ستتقدم به إلى جلسة مجلس النواب خلال شهر شباط/ فبراير الحالي، في إطار عرض خطة الحكومة لنيل الثقة عليها. وافقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء على المشروع الذي يتضمن السماح لأول مرة بالشراكة مع القطاع الخاص لبناء المدارس في خطة تمتد حتى عام 2018. تعهدت الحكومة بتوفير 4 آلاف قطعة أرض على أن تكون البداية بألف مدرسة خلال العام الحالي. وقال وزير التربية والتعليم «إن مصر تحتاج إلى بناء 150 ألف فصل جديد خلال العامين القادمين حتى نقلل الكثافة لتصل إلى ما يقرب من 45 طالباً في الفصل، حيث أن نسبة 42 في المئة من الفصول الحالية تتخطى المعدلات العالمية، بجانب أن نسبة 18 في المئة تعمل فترتين في اليوم». وأضاف « الوزارة وضعت عدة بدائل لتطبيق هذه الشراكة مع القطاع الخاص وتسهيل عمله، فإذا تبرع المستثمر بالأرض سوف نساعده فى الحصول على رخصة البناء، وإذا تبرع بتكلفة البناء فسوف نساعده في توفير الأرض، وسنعقد ورشة عمل سيشارك بها المستثمرون ورجال الأعمال لمناقشة ضوابط وقواعد هذه الشراكة».

وشرح الوزير أن تطبيق الشراكة على أرض الواقع سيكون من خلال قبول نسبة وعدد من الطلاب بالمجان، ما يعني أن هذه المدارس لن تكون حكومية بالمجان، وإنما مدارس بمصروفات تخدم الطبقة المتوسطة. وأضاف أن «صندوق تمويل التعليم» التابع لمجلس الوزراء هو من سيدفع مصروفات الطلاب في هذه المدارس.

سبق لهذا الطرح أن طرح في أواخر سنوات مبارك تحت اسم «يبني ويستثمر ويؤجر»، ولكن تم رفضه ووضع في الأدراج. والتعديل الوحيد هو أن الوزارة ستدفع مصروفات بعض الطلاب المختارين. وهكذا بدأ الهجوم الشديد على المشروع الذي يتفوق على سابقه بفتح الباب واسعاً للفساد وتداخل المال العام مع الخاص. فالمشروع القديم لم تكن به شراكة مالية مباشرة وإنما فقط إشراف على الإدارة، ثم تؤول المدرسة نهائيا للحكومة بعد عدة سنوات يكون المستثمر قد استعاد فيها أمواله مع الفوائد. أما المشروع الجديد فيسمح لأول مرة بأن تمول الخزانة العامة القطاع الخاص، فـ «صندوق تمويل التعليم» هو صندوق حكومي تخصص له الإيرادات من الموازنة العامة للدولة. كما يثير المشروع الشبهات والاتهامات لجهة توفير مصاريف التشغيل مسبقاً من المال العام ودفعه مباشرة لأصحاب المدارس الخاصة، تحت زعم تخفيض الكثافة والتكدس الطلابي بالمدارس. كما يثير المشروع العديد من الاعتراضات القانونية: فمن هي الجهة التي ستراقبه، وعلى أي أساس سيتم اختيار الطلاب الذين سيلتحقون بهذه المدارس، هل عليهم أن يثبتوا أنهم لا يستطيعون دفع المصروفات التي سيحددها المستثمر، ولمن ستؤول الأرباح كل عام.. لأنه من المعروف أن المشروعات التعليمية، لاسيما المدارس الخاصة، من أعلى المشروعات ربحية في الاقتصاد المصري.

وإذا كان القطاع الخاص المصري يملك القدرة على إنشاء المدارس، فليقم بإنشائها وبنائها مستقلًا وكمشروعات متكاملة، بمفرده بعيداً عن الشراكة مع الدولة، لأن إنشاء القطاع الخاص للمدارس بمصروفات لا يخاطب أبداً التلاميذ الفقراء ومحدودي الدخل، بل يبني المدارس في مناطق الأثرياء والطبقة المتوسطة، وهو ما تؤكده الدراسات والإحصائيات الرسمية للدولة التي تشير إلى أن القطاع الخاص لا يتوجه إلى المناطق التي تعاني من كثافات مرتفعة، مثل محافظة الجيزة حيث الكثافة أكثر من مئة طالب في الفصل، وكذلك محافظات الصعيد حيث يزيد الطلب على المدارس الحكومية المجانية ويندر الطلب على المدارس ذات المصروفات الدراسية.

ولم يكن الخبراء وحدهم من تحفظ على المشروع الجديد، بل المستثمرون الكبار كذلك، حيث شكك «سميح سايورس» بإمكانية تطبيقه، وكانت عائلته تقدمت بطلب منذ أكثر من ثلاث سنوات وعقب الثورة، لبناء ألف مدرسة وذلك من خلال التمويل بفائدة ميسرة ممنوحة من قبل عدد من المؤسسات الدولية. ولكن، وكما قال، «تعثر المشروع لعدم توفر أراض للبناء، وهو الجزء الخاص بوزارة التعليم منه، وبعد العديد من السنوات وعشرات الاجتماعات مع الوزارة، لم تستطع حتى توفير نصف العدد المطلوب». وتساءل كيف إذا سنوفر أربعة آلاف مدرسة في عامين؟ بجانب تحفّظه على فكرة الشراكة المالية المباشرة بين المال الحكومي والخاص لأنه يفتح أبواباً لا يفضّل القطاع الخاص الدخول فيها.

من جانبه أشار اللواء رئيس هيئة الأبنية التعليمية «أن مصر تحتاج إلى 35 ألف فصل لتغطية المناطق المحرومة من إجمالي 140 ألف فصل في المرحلة القادمة، وذلك بتكلفة تصل إلى حوالي 40 مليار جنيه (5 مليارات دولار)، في حين أن الميزانية الحالية لهذا العام لبناء المدارس وأعمال الصيانة تقترب من حوالي 2 مليار جنيه فقط، وأن وزارة التعليم تقدمت بطلب لمجلس الوزراء بزيادة هذه الاعتمادات لتصل إلى 5 مليار جنيه (ما يوازي 700 مليون دولار). وليس معروفاً حتى الآن إن كان الرقم الجديد يتضمن بنودا لتمويل المشروع المقترح «للشراكة» كما تسميه وزارة التعليم، بينما يطلق عليه خبراء التعليم «مشروع دعم وتمويل القطاع الخاص بالأموال الحكومية».

إيمان رسلان
صحافية من مصر مختصة بالتعليم

فكـــرة

«غصباً عن أبوهم، الكوفية عربية»

«قماش الكوفية الفلسطينية والأردنية يملأ محلّاً كاملًا في المول الإسرائيلي.. فساتين مثيرة، تنانير مزركشة، قطع تبدأ أسعارها من $150.. عدت أدراجي ووقفت أمام واجهة المحل، ووقف زوجي كذلك مشدوهاً. كان المنظر أكثر من قدرتنا على التحمل». كتبت هذا على صفحتها على فايسبوك تانيا حبجوقة، المصورة الأردنية المقيمة في القدس المحتلة، مرفقة كلامها بصورة لـ «بوتيك» المصممة الإسرائيلية المعروفة عالمياً «دودو بار أور»، واصفة المنظر بـ«المصادرة الثقافية بأقصى تجليّاتها».

بار أور هذه لم تكلّف نفسها حتى عناء ذكر مصدر المادة التي استخدمتها (قماش الكوفية) ولا الإشارة إلى الشعوب التي ترتديها عادة، فتباع عالمياً قطع الملابس من مجموعتها الجديدة كـ «تصاميم إسرائيلية». وقد عمدت في الصور الترويجية إلى عرض مجموعتها «الـsexy» عبر عارضة إسرائيلية شقراء أوروبية الملامح، ومنها فساتين قصيرة ومفتوحة من الجوانب أو عند الصدر، كأنها بكل هذا تبحث عن الطريقة الأنجع لاستفزاز أصحاب الزي الأصليين وسلبهم ما يُعتبر رمزاً لنضالهم المستمر ضد الاحتلال الإسرائيلي، لا موضةً عابرة ولا وشاح زينة.

بالتأكيد، ليست هذه جديدة على الإسرائيليين. بل بدأت منذ سنوات مما حفز ردود الفعل الغاضبة من الفلسطينيين، ومنهم مغنية الراب شادية منصور التي غنت تقول «حطّتنا بدّن ياها، ثقافتنا بدّن ياها، كرامتنا بدّن ياها، كل شي إلنا بدّن ياه. غصباً عن أبوهم، هَي حطّتنا عربية!». كذلك تُستنسخ منذ سنوات على يد مصممين إسرائيليين، عناصر التطريز اليدوي المستخدمة تراثياً في الزي الفلسطيني، لصنع أحذية مزخرفة، كما فعل المصممان الإسرائيليان «كيم وزوزي» في مجموعتهما لبوتيك «أنتروبولوجي» العالمي، ودائماً دون أدنى إشارة إلى الثقافة التي سلبت منها العناصر الزخرفية، في محاولة مقصودة لتفادي اسم «فلسطين». هذا ليس «تأثّراً بريئاً» بالثقافة الفلسطينية وجوانبها، إنما هو تكتيك سياسي واعٍ تماماً لهدفه: تفريغ فلسطين من مكونات هويتها الثقافية والتاريخية وسلب كل ما يمكن سلبه، وصبغه بصفة هوياتية إسرائيلية مستحدثة، تنسب بكامل الوقاحة عناصر ثقافية وحضارية فلسطينية إلى نفسها. وهي إحدى أهم جوانب الكولونيالية إجمالا وتلك الإحلالية خصوصاً.

إذاً، التطريز إسرائيلي، وقرص الفلافل والحمص.. والآن حتى الكوفية الرمز، إسرائيلية!

الإسرائيليون يحوّلون كل فرصة إلى بروباغندا ضخمة ترويجية لـ «ثقافتهم» المفبركة. هذا يعني أن تقوم مجموعات الطلاب المؤيدين لإسرائيل في الجامعات الأميركية بالإعلان عن لائحة طعام إسرائيلية في مقاصف الجامعات، تضم الكبة والفلافل والحمص والحلّوم والكنافة. ويعني أن تستضيف جامعة براندايس في ماسشوستس «ليلة الشيشة» الإسرائيلية. وهذا يعني أن تُكتشف كل مدة آثار عمرها أكثر من ألفي عام في الأراضي المحتلة وتسمّى بقدرة قادر آثاراً «إسرائيلية».

نعرف أن عشرات آلاف الكتب، اللوحات، الأسطوانات الموسيقية، قطع الأثاث، والتحف الفنية سرقت من منازل الفلسطينيين عند احتلالها. نعرف أن سرقة الأرض سرقة مادية مباشرة رافقها طمس للأسماء العربية للقرى واستبدالها بالأسماء العبرية. المحاة الإسرائيلية كانت وما زالت تسعى جاهدة لإزالة الفلسطيني بالعنف، ومع العنف بالبروباغندا، لضمان استمرارها. وبمعنى آخر: للتخلص من الفلسطيني، عليك التخلص من ثقافته أو تمييعها أو تجييرها لصالحك.. هذه ليست معركة هامشية صغرى منفصلة عن النضال المسلّح.

حقّاً، ماذا يعني أن تلبس ثياب الشعب الذي قتلته وشرّدته وتستمر في قتله وتشريده؟ ثمّ جعل هذا اللباس غرَضاً للعرض، للواجهات، لمشى عروض الأزياء؟

ماذا ترى امرأة إسرائيلية تلبس الكوفية فستاناً ضيّقاً قصيراً حين تنظر إلى نفسها في المرآة؟ ألا ترى كذبة كبيرة بغاية السخافة؟

صباح جلّول

العربي السفير

قضية

200 كيلومتر طول الجدار الذي أنهت تونس بناءه على حدودها مع ليبيا، بهدف حماية أراضيها من هجمات إرهابية مشابهة لتفجيرات العام الماضي، ويمتد الجدار من راس جدير شمالاً إلى الذهيبة على البحر المتوسط.

حول الكتابة الصعبة لتاريخ مجتمع مستقلّ (صورياً)

عودة المكبوت أو عدم ملاءمة الأشكال

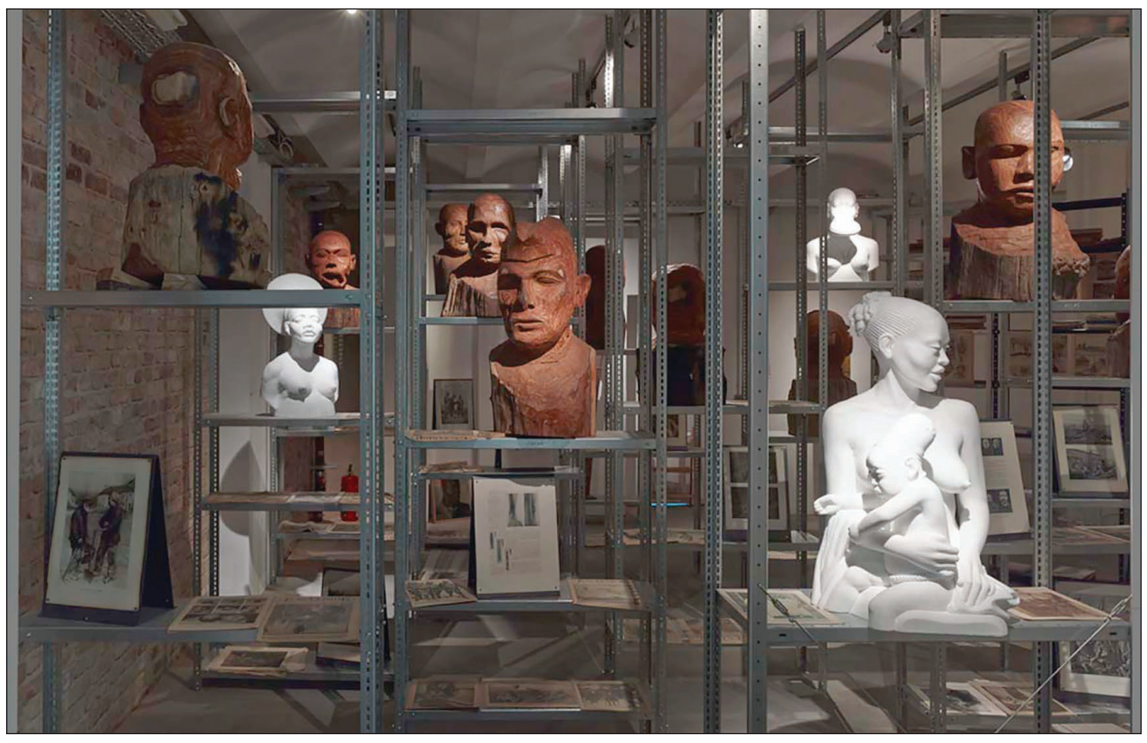

قادر عطيّة – الجزائر

يحدث في التاريخ أن يُخنقَ الواقعي، يُكبَت، ويبقى سجينَ طوق، لكنه ينتهي دائماً بالعودة بعنف إلى المشهد. الحقائق الأولية والعناصر المكونة للمجتمع الجزائري، سواء في مجال التمثيل الرمزي والتعبير السياسي أو في مجال المؤسسات، كل ذلك ستدخل الجزائر المستقلة في أزمة.

في سياق الاستقلالات - ما قد يسمّيه الأنغلو ساكسون «ما بعد الاستعمار» - تبقى أسئلة كيفية الخروج من هذا الشرخ بين عالمين، بين تنظيمين، ذاك الذي للمستعمَر وذلك الذي للمستعمِر. كيفية التخلص من وضعية الخضوع التي حُبس فيها المفعول به لمدة طَويلة. يقول فانون (في «معذبو الأرض») إنه من الوهم اعتبار أن التحرير وحده يكفي للتحرّر من العبودية التي خلقتها الهيمنة الاستعمارية. من الطوباوي في واقع الأمر الاعتقاد أن التحرير السياسي كاف بحد ذاته لتغيير المواقف، مروراً من وضع خاضع «مُسكَت» إلى وضع مواطن «حرّ» ملتزم بعيش مشترك. فكر فانون حولَ هذه المسألة أساسي وصالح أكثر من أي وقت مضى. يقول في الجوهر «يجب على الشعوب المستعمَرة التي نُهبت، أن تتجرّد من الموقف الذهني الذي وسمها حتى الآن».

ولكن الأمور لا تمتلك معناها كبديهة بحتة. تقول كريمة لازالي: إن تحرير شعب، مثلما هو الحال مع تحرير الفرد، يمكن أن يكون فرصة خارقة للعادة، ولكن يمكنه أيضاً أن يدفع إلى اليأس (...) يتعلق الأمر بامتحان من القلق، لأن الهوية الأولى التي فرضها الآخر تسقط وتوقظ بهذا العمل التأسيسي قدراً كبيراً من القلق أو حتى فجوة واسعة في «الشعور بالذات» أي الهوية. يمكن لهذا القلق المحرِّر أن ينفتح على مستقبل جديد وخلاّق، غير أنه يحمل أيضاً خطر استعادة الوضع السابق، من خلال تمديد وضعية الهيمنة، التي تريد أن تكون مطمئنة، لكونها مألوفة. يأخذ المهيمن في هذه الحال مكانه داخل الذات وينسج الرابط الاجتماعي، أمراً مرة أخرى بتواصل استعباد مشابه («الفاعل أمام التاريخ. بعض الأفكار حول وضع الجزائر انطلاقاً من الفكر الفانوني»، في «La célibataire» العدد 20، 2010).

حول هذه المسألة بالذات، مسألة عودة المكبوت، المهْمَل، وظهور جديد لعوامل مخزّنة في دهاليز المعرفة، «مختبئة في اللامفتكر أو في الذاكرة» (وفق تعبير نستعيره هنا من أليس شركي)، تظهر من جديد - وفجأة - إشكاليات الخضوع والإخضاع لسلطة استبدادية، معلّقة لفترة. وصف محمد الناجي جيداً (في «الفاعل والمملوك - السلطة والدين في العالم العربي» منشورات فايار، باريس، 2007)، الموروثات التاريخية التي أهملت - لبعض الوقت والمتعلقة بالسيطرة الاستعمارية - وأبقيت على أطراف القوى الجديدة المركزية، قُزّمت وأوقفت عند حدّها بفضل فوهة بندقية. الافتراضات المسبقة لعلاقة السلطة التي وُجدت قبل الهيمنة الاستعمارية. وذكر في فصل معنون «خلف الفاعل العبد» أنه - حسب بعض الرواة - فإن الملكة تعني «سلطة المَلك وسطوته على رعاياه»، فتبرز بذلك الرابط الذي يجمعهم، والتي تعبر عنَها مفردة «العبودية». ويرتبط اللفظ ارتباطاً وثيقاً بالاستعباد، وبشكل عام، في تمثيلات ذلك العهد، ترتبط القيادة بالقوة والسيطرة على الناس. لفظة «حكيم»، وهو «ممثل السلطة»، مشتقة من «حكاماتو» hakamatu الذي يعني وثاقاً من المعدن معلقاً على طوق ومثبّت على أنف حيوان. هذا المصطلح مستخدم في التراث النبوي لتوضيح علاقة الناس بالله: «لا يوجد رجل غير ملزم بوثاق». ويفترض مثل هذا التحكم رابطاً شديد الجبرية.

ومن الواضح هنا أن تعريف السلطة وممثل السلطة، وعلاقة السيد برعاياه، لا تختلف عن النظريات الكلاسيكية للدولة في العالم الغربي قبل «الإصلاح» و«العصر الحديث». نجد ذلك في مفاهيم المُلك dominium والحكم imperium من العصر الكلاسيكي للفكر. ولكن يلاحظ أيضا هنا أنها تظل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالموروث النبوي، وبالتالي برسوخ نسبي للعامل الديني في المُفكّر فيه وفي فعل المجتمعات حيث الإسلام مهيمن.

وهكذا يضيف الناجي إلى تعريف الأمير هذا التلازم أو التشابه اللغويَّين: الكلمة التي ينطق بها السيد والكلام النبوي: «الصمت هو القاعدة، الكلمة الشرعية هي كلمة الملك. وبإخْضاعه الرعية إلى الكلمة التي لا جدال فيها، عزز النموذج التسلطي الإسلامي كما بُني، هذا الامتياز الخاص بالملوك. هذا التكريس بديهي في النموذج النبوي: «يا أيُّها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي».

من الممكن أن يعترض فيُقال بأن مثل هذه المرجعيات قد لا تطبّق على مجتمعات مثل الجزائر تعرّضت للقلب، بسبب وجود نمط إنتاج رأسمالي استعماري. ربما حافظ المغرب في ظل الانتداب الفرنسي على هياكل السلطة الملكية المستندة إلى مبدأ الحق الإلهي، وربما كانت الجزائر كمقاطعة عثمانية ممثلة منذ القرن السادس عشر بسلطة لا تمتّ إلى الأهالي بصلة، وضعيفة الشرعية، قد بدأت التشكيك في السلطة السيّدة المبنية على الخلافة.. وربما – أخيراً – تضافرت المقاومة الطويلة للاحتلال الاستعماري وحرب التحرير لتفكيك الهياكل القديمة، لتوليد مبدأ التساوي في الشروط، حيث يرى كل شخص نفسَه صاحب حق في السلطة.

يمكن أن نردّ بأن هياكل اللغة المدمجة بين ما هو ديني وأنماط الفكر الديني الموروث على المدى الطويل، تنتَمي إلى زمانية أخرى تواصل التأثير على العقول وتعبئة الجماهير. نرى، هكذا إذاً، تضافر «رجعتين»، تلك التي حددناها أثناء حديثنا عن الموروث الكولونيالي، وتلك التي تعيد احتلال مركز سبق وإن أُبعدت عنه عندما طُرد الآخر، المحتلّ، خارج الحدود.

إنها أزمة خطيرة يُعبِّر عنها بروز حركات عنيفة وأشكال تعبير مضادة للسلطة، تبدو لأول وهلة كمفارقة، لإعقلانية في أسوأ الحالات، وغير مفهومة إلى درجة أنه لم يُتنبأ بقدومها.

«الاعتياش» كمقاومة

هنا يُطرح، بالأساس، سؤال عن العناصر المكوِّنة للحقل الدلالي، أو «الإبيستيميا». من الضروري العودة إلى الوقائع خلال تجلّيها المباشر، في مدة وجودها وفي أشكالها التطورية. وليس هذا فحسب لصنع «الحدثية» أو التاريخ بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، ولكن – وعلى وجه الخصوص – في محاولة صناعة وسائل تحليل أكثر تطابقاً مع مواضيعها الخاصة.

تجب العودة إلى نقطة الانطلاق. كان الاستعمار أولاً وقبل كل شيء سيرورة عنيفة لمصادرة الملكيات. في دراستي حول تطور الملكية العقارية في السهول الداخلية لمنطقة وهران («الملكية ورأس المال»، كراسات معهد العلوم الاقتصادية، العدد 3 «اقتصاد كولونيالي»، الجزائر 1984)، أدركت واقعة أنه في سياق طويل جداً من مصادرة الملكية، وتهجير السكان من مناطقهم، ووضعهم في محاظر أو معسكرات، في سيرورة الإفقار الشامل هذه، كانت تشكل لدى الفلاحين الجزائريين تدابير للبقاء على قيد الحياة («اعتياش») والتي كانت فعلياً شكلاً من أشكال المقاومة. وفي مواجهة انحلال أشكال التملك الجماعية والتبادل والاستهلاك، لمصلحة السوق الرأسمالي الاستعماري، ازدادت الأشكال الجماعية في الإنتاج والتبادل والاستهلاك. لدينا تاريخ مزدوج: إنشاء نمط للإنتاج والتبادل التجاري الاستعماري الرأسمالي، وبالتوازي معه إنشاء نظام تشارك، «اعتياش»، لتجنّب التفكك الكامل، والبؤس والمجاعة.

أنتج النظام الاستعماري أعواناً اجتماعيين جدداً، عمالاً وموظفين، وأشكالاً خاصة للفردانية، ولكنه أنتج أيضاً أشكالاً مجتمعاتية وجماعية لم تكن أبداً من بقايا استمرار التقاليد.

وبدلاً من الاعتماد على التأريخ الرسمي الفرنسي الاستعماري وثنائيته: الحديث/ التقليدي، حاولتُ أن أبين أن هذه الأشكال المسمّاة «تقليدية» هي التعبير ذاته عن الحداثة. وسوف تكون هنا، في انتظار أشكال تمثيل سياسي واجتماعي وأيديولوجي ملائمة. وهي تبدو لي الأشكال الجماعية والمجتمعية للردّ على انتزاع الملكية والسحق.

هناك إذاً تاريخان: تاريخ النظام الاستعماري وتاريخٌ للنظام المضاد له.. في الجوهر، لم تعُدْ سبل البحث الجديدة تنطبق على حقل التاريخ الرسمي الاستعماري وعلى حقله الدلالي. وهنا يأخذ تقاطع المقاربات والمنهجيات معناه الكامل: سنبحث في الأنثروبولوجيا والفلسفة وعلم الاجتماع عما لا يقدّمه التأريخ الرسمي الكلاسيكي، أو يحرّفه في لغته ومعجمه، في تخصّصه الأكاديمي.

مسألة الفرد كموضوع واعٍ وفعّال

كان العقدان الأخيران مأساويين في تاريخ الزمن الحاضر. في الجزائر، هزت ارتجاجات المشهد الجوانب الاجتماعية والسياسية إلى درجة التعرض لخطر انهيار حقيقي لبناء دولة وأمة ذات سيادة اكتسبت بعد دفع ثمن غال جداً. وقد بدت لي مركزية مسألة وفرة الفوضى، فوضى نظام مادي من المستحيل المحافظة عليه. وسعيد شيخي، وهو فيلسوف وعالم اجتماع مختص بالحركة الاجتماعية، كان أول من أدرك جوانب أزمة ستعرف أوجهها عند اندلاع أحداث 1988 (انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر 1988)، وسيقول حينها: «لقد أغمي على البلد كله في سياق الأزمة. وبات المجتمع بلا بوصلة، والعلاقات الاجتماعية في كامل تفككها، وخطابات ممتهني السياسة والمثقفين جوفاء، ومشهد الحركة الاجتماعية فارغ» («نقابة وطبقة عمالية»، في «حركة اجتماعية وحداثة»، دورية نقد، الجزائر، 2000). ترتسم في تداخل هذه السطور المكتوبة أثناء الزوبعة، جوانب مساءلة نقدية تتعلق بمجتمعنا الخاص.. فكيف يمكن لمجتمع أن تخور قواه، في الواقع، وأن يرى جوهره ينسكب عبر الهوامش، مثل سائل يرشح من مزهرية مكسورة؟ كيف يمكن للقوى الاجتماعية المنظمة أن تتخلى عن كونها فاعلاً إلى درجة عدم القدرة على «قيادة التحول التاريخي»؟ هل القمع الذي تمارسه السلطة السياسية القائمة ضد أي حركة معارضة منظمة، ورفض إضفاء الطابع المؤسسي على الصراع الاجتماعي، كافيين لتفسير هذه الظواهر؟

علينا أن ننظر ثانية إلى مسألة الفاعل، لأن التجريد الذي يوحي بالتعارض الشديد بين الجماعي والفردي، لا يمكن إلا أن يظهر حين الاهتمام بتعريف معنى الوعي الجماعي. إن توهّم مجتمع/ فاعل (أو شعب/ فاعل) يملك تماسكاً أو على الأقل وعياً ذاتياً مستقلاً عن الفاعلين الفرديين الذين يشكلونه، موضوع يستحق أن يُتطرق إليه. ففي المجالات المتروكة أو الخفية التي هي الاجتماعي والذاتي يمكن إيجاد الانفكاك والتبعثر بالقياس إلى القطب الرمزي. هذه القطيعة في الرابط الاجتماعي، وإنكار الذاتية هذا، سمحا بقياس حجم الأضرار التي جرى التسبب بها، ولكن وأيضاً، الأضرار المستقبلية.

منذ سنوات، بدت مسألة «التراكم البدائي غير المُنجَز»، كـ «انتقال مكبوح»، متروكة لمصلحة قراءة الوقائع التي تأخذ في الاعتبار مفاهيم تداخل أو تشابك مستويات الممارسة والضمير الاجتماعي. علماء الاجتماع كانوا أول من أبرز افتقاد الأشكال القائمة للمعنى، وتبعهم المؤرخون ثم علماء السياسة ثم الأنثروبولوجيون. كان جيلالي اليابس أحد هؤلاء الذين أدركوا هذا الجانب من الأمور: مفهوم التعايش، والتشابك العائد إلى «مجتمع مركب» جعله يفترض أن كل شق» من هذا المجتمع، وكل جانب من جوانب سلوك الأعوان الاجتماعيين ينتظم، حسب زمنية خاصة به. إنه منطق قد يدخل ربما في دائرة الخارجية مع ضروب منطق أخرى («بحثاً عن التماسك» ندوة عن اليابس، 2006 الجزائر).

انطلاقاً من الملاحظة نفسها، وبعد بضع سنوات، استعاد علماء السياسة وجهة هذا التحليل. لقد حاولوا إظهار - مع محمد حشماوي مثلاً - (في «انفتاح»، مجلة «نقد» العدد 19–20، 2004) كيف تتداخل اللعبة السياسية مع اللعبة الاجتماعية، وكيف تتداخل الدولة والمجتمع هيكليًا عن طريق زبائن، وأجهزة، ومجموعات مشتركة تتموضع في كليهما.. وتساءلوا عمّا إذا كنا - في نهاية المطاف - في الدرب الذي من شأنه أن يقودنا إلى هذا «الفاعل الذي يقود التغيير».. هل يكون ذلك في وهم مجتمع/ فاعل (أو شعب/ فاعل)، وإنما وبالأحرى في كل تلك الهيئات التي يحتويها المجتمع والمؤطرة في الدولة؟

هذا ببضع كلمات ما نعنيه بخلق فضاء لإعادة تأويل الوقائع الاجتماعية بإعطاء الحق للمقاربة النقدية للمعارف القائمة والمستقرّة.

النص جزء ثان من الفصل الختامي للعدد الخاص بالتأريخ من حولية «نقد». الجزء الأوّل على موقع السفير العربي

دحو جربال

أستاذ محاضر في التاريخ المعاصر في جامعة الجزائر، ومدير تحرير حولية «نقد» («مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي») التي تصدر في الجزائر باللغتين العربية والفرنسية.

العراق: انحطاط سوق اللغة

في مطالع تسعينيات القرن الماضي، كانت مدرسة اللغة العربيّة تجبر طلاّبها على قراءة اللافتات في الشوارع لحثّهم على التهجئة والقراءة بشكل أسرع والاستزادة في ثروة لغوية لا تقتصر على مناهجهم المدرسي. ملل وتبرّم الكبار من أطفالهم كان بادياً في المواصلات العامّة، والأطفال لا ينفكون عن تهجّي اللافتة تلو الأخرى، سائلين أهلهم عمّا تعنيه هذه الكلمة.. مستفسرين منهم إن كانوا لفظوها بشكل صحيح أم لا.

كانت أيام حصار، ومع ذلك لم يتوانَ الكثير من المدرسّين والمدرسّات في البحث عن وسائل تعمّر سوق اللغة العربية في وجه كساد طال الأسواق جميعها.. و «عزّ أقوام بعز لغات» بوصف حافظ ابراهيم، والعراق منذ سحق زمانه موطن الشعراء واللغة.

أما عن ذلك العزّ فحدث في عراق اليوم. إذ لن يراكم الطالب سوى أخطاء إملائية من تقفيه أثر العربية في اللافتات المتوزّعة في شوارع بغداد، سواء التابعة للمؤسسات الحكومية أو للشركات والمحال الخاصة، والأخطاء الإملائية تتنوع ما بين إضافة الهمزات فوق وتحت كلّ ألف، وإسقاط حرف أو حركة على الكلمة أو فيها. تتناسل هذه الأخطاء في الشوارع بالرغم من احتفال العراق، سنوياً، باليوم العالمي للغة العربيّة (الذي يصادف في 18 كانون الأول / ديسمبر من كل عام، والذي كرّسته اليونسكو عام 2012 يوماً للاحتفال بهذه اللغة). وأسست الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي «اللجنة الدائمة للحفاظ على سلامة اللغة العربية»، وهي تقوم بمهام الحفاظ على اللغة العربيّة في المراسلات الرسميّة، فضلاً عن مراقبتها لخطابات الدوائر الحكوميّة وتوجيهها في تلافي الأخطاء الواردة في كتبها، علاوة على فرضها على المؤسسات الحكوميّة توظيف مدققين لغويين من أجل القيام بتلك المهام.

موت العربية لا يقتصر على الجهات الحكومية وتقاعسها، بل يبدو جلياً في لغة التعبير للمجتمع العراقي بكافة أطيافه، كما عرّته خلال الأعوام الماضية مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر.. وما شاكلها). بدا واضحاً حجم التعليم المتدنّي من خلال التعليقات والأفكار المطروحة، إذ قلّما يجد المرء تعليقاً لا يخلو من عيب إملائي أو نحويّ على هذه المواقع. ولا تقتصر هذه الأخطاء على فئة دون غيرها، وليس المتعلمون بمعزل عنها: من طلاّب المراحل المتوسّطة والإعدادية وصولاً إلى أولئك الحاصلين على شهادات عليا في الماجستير والدكتوراه.

استسهال الطالب العراقي للغته وصلاح كتابتها يظهر أيضاً في ما يسرّب من أوراق امتحانات الإنشاء في نهاية السنة الدراسية، ينشرها أساتذة لغة عربية على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي باتت – بمفارقة محزنة – مصدر هزل اجتماعي متداول. تدخل العاميّة والأمثال السوقيّة إلى المادّة الإنشائية، ويكتب الطالب ما يُمليه عليه عقله دون أيّ مداراة لصرامة امتحان اللغة ومفرداتها وقواعدها.. فامتحان الإنشاء، بكلّ الأحوال، ليس ذا درجات كبيرة وبالإمكان تعويضه في مفاصل أخرى من امتحان العربيّة.

والأنكى من ذلك، أن العربيّة في العراق لا تنحسر كما يحصل في بلدان أخرى لصالح لغة أجنبيّة أخرى، وإنما هي تتراجع لتفسح المجال واسعاً أمام أميّة وانحطاط يتقاقمان في المجتمع. إنها تنحسر لصالح اللهجات المحليّة التي أخذت مفردات العنف والابتذال تتسلّل إليها حتى في حوارات الحب بفعل ما عاناه ويعانيه سكّان هذه البلاد من عنف متواتر، وصعود خطاب السلطات الرجعية، بسبب الفشل في إرساء نُظم «الدولة»، وبسبب تدنّي الخطاب السياسي والديني في آن واحد، ورجوعه إلى لغة مُبسطّة يتخللها الكثير من السوقيّة في التعبير.

وفي الواقع، لا يعني كلّ هذا بكاء على أطلال اللغة، ففقدانها لدى مجتمع لا يعني ترفاً، وإنما يعني، من بين ما يعنيه، انسحاب الانحطاط إلى مجالات عدّة، والاحتجاج السياسي ليس بعيداً عنها. فاللغة تمثّل لبّ الاحتجاج. إنها أكثر أدوات التعبير التي تُرعب السلطة، خاصّة في عصر التكنولوجيا، والتي صارت إحدى أكثر الأدوات التي تُساعد على تكوين مجال عام افتراضي، بعد أن سيطرت السلطات بكافة أشكالها، على المجال العام المادي. و «لكي تصيبوا الهدف وتصيب الكلمات مرماها وتكون مربحة وتنتج مفاعليها»، يقول بيير بورديو في محاضرة عن «السوق اللغوية»، فإنه «لا يجب التفوه بالكلمات الصحيحة نحوياً فحسب، بل والكلمات المقبولة اجتماعياً أيضاً».

لكن «اللغة» التي يضعها الباحث السوسيولوجي في «سوق»، مستعيراً نظريّة اقتصادية، تنطبق أيضاً على شكل هذا السوق وأرباحه وعدالته في بيع السلع وشرائها. والحال، لا يحتاج المرء الكثير من التفحّص لمعرفة تدنّي حال «سوق اللغة» في العراق، إن كانت شفاهية أو مكتوبة. لا يكاد موقع الكتروني لمؤسسة حكوميّة أو بيان صادر عنها يخلو من الأخطاء أو من الصياغات الخاطئة، كما أنّه أيضاً لا يشذ، في حال اتخذ موقفاً دفاعياً عن التورّط في قضيّة فساد، عن لغة التشهير أو التهديد المتداوَلة. أمّا على الصعيد الشفاهي، فيكفي النظر إلى عام 2015، حيث واجه نحو خمسة مسؤولين منتقديهم بالتهديد بوضعهم «تحت الأحذية»، وهو الأمر الذي مرّ مرور الكرام دون أن يجدّ كثيرا من الاعتراض على انحدار لغة الخطاب إلى هذا المستوى.

في المحصلة، الخطاب السياسي الذي يدير دفّة البلاد لا ينفصل عن وضع التعليم. الأخير نتاج الأوّل، وما دام الأمر هكذا، لا يبدو أن بَوار «الخطاب» الخالي من الأخطاء والرصين في «سوق اللغة» العراقيّة مستغرباً. إلا أن المُحزن هو بناء «صرح الانحطاط» هذا على أنقاض مدرستين نحويتين هما الكوفة والبصرة.

عمر الجفّال

كاتب صحافي من العراق

بيتونة

أقدم لكم نفسي..

أقدم لكم نفسي. في الحقيقة نفسي ليست متأخرة حتى أقدمها، لكن العيش في الأعالي يجعلني غريباً عنكم، أنا لم أقدم نفسي يوما على أحد.. أنتم من يقف خلفي وتحتي دائما.

أعيش هنا. ما معنى هنا، أي مكان يجعل بذاءتي مسموعة وتندلق عليكم من الأعلى.

لم أفعل شيئاً يستحق الذكر. لا أفكر بإنتاج شيء يبرر غروري وتكبري وعنجهيتي وازدرائي للآخرين. هذه الأشياء لا تتطلب سبباً. أنتم أصلاً تحبون المغرورين المجوّفين من الداخل والمنفوخين من الخارج!

هل أعجبكم الوصف الأخير؟ أنا ماهر في صف الكلام. أنادي على الكلمات وأصفّر لها فتصطف مثل التلاميذ في رفعة العلم. أشتمكم وأخيفكم باللغة. اللغة بساطي السحري وفانوسي العجيب وخاتم الأمنيات.

يقول علماء النفس إنّ الغرور حالة طبيعية وجميعنا نمتلك قسطاً منه. الأنا موجودة عند الكل ولا داعي للتبرؤ منها. الذين يقولون «أعوذ بالله من كلمة أنا» إنما ينافقون أو يجاملون. المهم هو أن لا تضرّ هذه الأنا تلك الأنا، وأن لا تدّعي الأنا نكران نفسها كلياً بحجة التواضع والكمال، لأن نكرانها في موضع ما يعني تورمها في موضع آخر. إنها غازات!

لكني بائس ومسكين. لست بذلك الشديد الذي ترون، لو خلعتُ نظارة الغرور ستنكشف حقيقتي. تعالوا في يوم تحسّن مزاجي وأخلع لكم النظّارة لترون العجب.

هل عرفتموني؟

أنا لست رجلاً. أنا الفرقة الناجية!

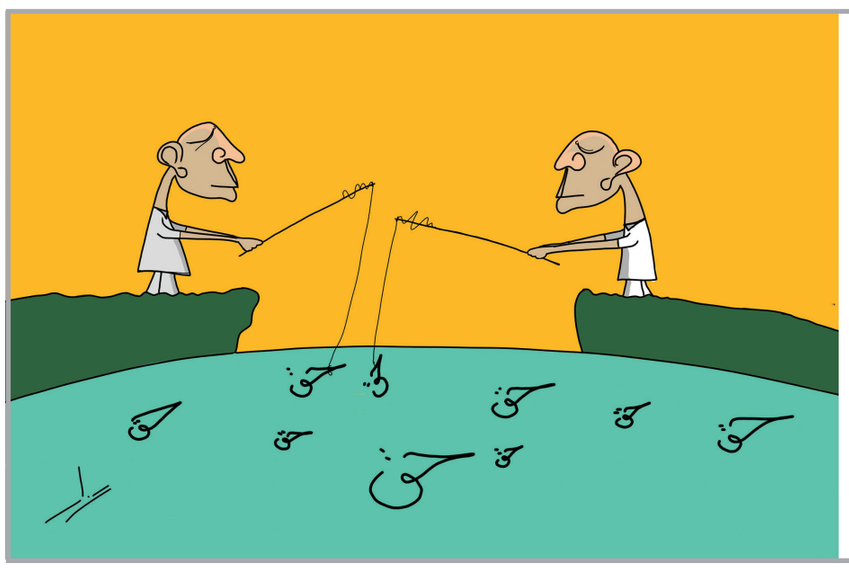

نص ورسم مرتضى كزار

العربي السفير

نوافذ

3.7 في المئة نسبة انتشار النطاق العريض للإنترنت Broadband في العالم العربي بينما تبلغ النسبة 10.1 في المئة على مستوى العالم، وتساهم مشاكل البنية التحتيّة بشكل أساسي في ضعف انتشار المحتوى العربي على الشبكة.

الطور الثاني من حصار غزة .. أكثر تحديداً وفتكاً

إثر الجريمة التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في العام 2010 بحق «مافي مرمرة»، السفينة المساهمة في جهود كسر الحصار عن غزة، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستنشر لائحة بالسلع التي تمنع دخولها للقطاع، وأصدرت بالفعل تلك القائمة التي احتوت على 17 سلعة فقط.

لدى كثير من المتابعين، يُعتبر هذا تاريخٌ بدء تخفيف الحصار الإسرائيلي عن القطاع، وبداية لتلمّس ثمار حملات كسر الحصار. ولكن ما يعيشه الغزيّون اليوم يؤكد مجافاة هذه السردية للواقع، حيث تتصاعد شكوى السكان من تردي ظروفهم المعيشية وتزايد وطأة الحصار عليهم. ويمكث أصحاب أكثر من 17 ألف منزل مدمر في ما يشبه العراء في ظل استعصاء عملية إعادة الإعمار. ما آلت إليه الأوضاع الآن يؤكد أن ما سعت إليه إسرائيل فعلًا بإجرائها ذاك هو التحول الضروري بالنسبة لها في نمط الحصار، بما يمنع تصاعد النقمة عالمياً ضدها، والأهم بما يزيد من فعاليته ليصبح أكثر فتكاً بالفلسطينيين في غزة.

يمكن فهم الحصار قبل العام 2010 على أنه منظومة إجراءات للتجويع استهدفت كل سكان القطاع، حيث حددت إسرائيل مقدار المواد الغذائية التي تدخل إليه عبر احتساب السعرات الحرارية كحصة للفرد الفلسطيني (2.300 سعرة حرارية يومياً)، وكذلك على مستوى كل سلعة أساسية على حدة، وجرى احتساب حصة كل فرد من كل نوع من هذه السلع، وربط الكميات المسموح بدخولها بهذه الحسابات. لم يتم التزام اسرائيل بتقديراتها تلك حول حاجة القطاع إلى 106 شاحنات يومياً، بل تؤكد التقارير الصادرة عن المؤسسات الإسرائيلية والدولية في تلك الفترة، أن معدل ما كان يتم إدخاله هو 65 شاحنة فقط، أي من دون المحتسب إسرائيلياً كحد أدنى من المواد الغذائية التي يجب أن يحصل عليها الفرد الفلسطيني.

أدى هذا الحصار لأزمات حقيقية على مستوى المحروقات ووقود السيارات وغاز الطهو، عانى منها السكان تزامناً مع منع معظم المواد الخام من الدخول للقطاع. لكن يمكن القول إن نمط التفاعل الغزي والخارجي جاء متناقضاً إلى حد كبير مع الأهداف الإسرائيلية من هذه العقوبات، فلقد تخففت غزة من القبضة الإسرائيلية بالتوسع في إدخال السلع من مصر بواسطة الأنفاق (تشير تقارير المؤسسات الدولية العاملة في غزة الى ارتفاع عدد الأنفاق من بضع عشرات إلى حوالي 1000 نفق آنذاك)، وكذلك تصاعدت حالة التضامن مع غزة والدعوات لكسر الحصار عنها. والأهم أنه تم استيعاب أجزاء كبيرة من معدلات البطالة التي أنتجها الحصار في الكثير من القطاعات الإنتاجية، في أنماط اقتصادية متحررة من السياق الإسرائيلي. ففي تلك الفترة عمل في الأنفاق ما يزيد على 10 آلاف عامل، فيما احتلت بضائع منتَجة في غزة رفوف المحلات في القطاع محل السلع الإسرائيلية وغيرها، وتلك السلع أنتجتها الورش والمعامل المحلية، بمواد خام استحضرت عبر الأنفاق أو من خلال استخدام سلع أخرى غير مخصصة للتصنيع كمواد خام بديلة، والتوسع في عمليات تدوير بدائية لبعض المواد الاخرى.

اختصاراً، يمكن القول إن ذاك النمط من الحصار غذّى جهود التضامن مع غـزة، وأطلق مفاعيل متنوعة من شأنها تدريجياً إخراج الغزيين من السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية ولو جزئياً، وأن إسرائيل باتت تواجه خطورة فقدان تأثيرها أو انخفاضه ومعه قدرتها على استخدام السلع والسياسات الحيوية كمنظومة تأديب وضبط للغزيين.

سياق جديد اتخذته العقوبات والحصار بعد الإعلان الإسرائيلي في العام 2010 عن تخفيف الحصار. فقد أغرقت أسواق قطاع غزة بآلاف السلع الاستهلاكية التي عجز المنتج المحلي عن منافستها، وفي الوقت ذاته اتخذت سلسلة من الإجراءات واسعة النطاق لمنع دخول الأموال لقطاع غزة، شملت التنسيق مع الأمم المتحدة بشأن «مكافحة نقل الأموال بطرق غير مشروعة». وعملت لجان فنية إسرائيلية مع طواقم خاصة من الأمم المتحدة على تحديد المعايير التي تحكم هذه العملية، وكذلك التنسيق مع الإدارة الأميركية لمنع وصول الأموال للقطاع. وفي مسار متصل، أصرّت إسرائيل على تضمين شروط خاصة بعمل مصر على مكافحة الأنفاق في كل اتفاق للتهدئة كان يتم إبرامه (اتفاق 2012).

وسمحت الإجراءات الإسرائيلية بخروج الأموال من قطاع غزة، لشراء السلع الاستهلاكية التي تمر عبر المعابر التي تسيطر عليها إسرائيل، ولكنها نجحت إلى حد كبير في الحد من وصول الأموال لغزة. وبجانب تأثيرها السلبي على المشاريع الانتاجية والمصانع والورش في القطاع، عبر السماح بتدفق السلع الاستهلاكية إليه، واصلت منع سلّة واسعة من المواد الخام الكفيلة بتشغيل بعض قطاعات الإنتاج في غزة، وأبرزها قطاع البناء الذي يستوعب ويشغل 40 ألف عامل.

وإن كان وجود حكم سابق في مصر صديق لحركة حماس، قد أخّر في امتداد مفاعيل هذه الإجراءات للجسم الحاكم في غزة، إلا أنها سرعان ما برزت على شكل تعثر الحكومة عن دفع رواتب موظفيها، بعد تغير النظام في مصر وإغلاق الأنفاق وفقدان عوائدها، وتزايد وطأة الحصار المالي على القطاع. ومما فاقم من مفاعيل هذا الحصار وتأثيره، لجوء السلطات الحاكمة في القطاع إلى زيادة الضرائب المفروضة على السكان والتوسع في جبايتها، الأمر الذي زاد من الأعباء عليهم و حدّ من قدرة القطاعات الإنتاجية القليلة التي بقيت تعمل في القطاع على منافسة السلع المستورَدة أو حتى على مجرد الصمود. فبحسب وزارة المالية في غزة، فإنها قد زادت تحصيلها الضريبي بنسبة 20 في المئة في العام 2015، هذا في ظل تكبد القطاع لخسائر هائلة نتجت عن عدوان العام 2014، وما صاحبه من دمار على مستوى المنازل أو المصانع والورش.

في سنوات الحصار الأولى، جادل عدد من الخبراء الفلسطينيين بأن إسرائيل ترغب بالتخلص من المسؤولية عن قطاع غزة عبر إلحاقه بمصر. ولكن ما يثبته تطور السياسات الاسرائيلية هو استمرار مساعيها للسيطرة على النشاط الاقتصادي والنمط المعيشي في القطاع. والحقيقة أن إسرائيل حظيت بتعاون عالي من جهات متعددة في المحافظة على أداة السيطرة هذه، علاوة على أن سياستها لم تواجَه بما يكفي من تدابير ضرورية على مستوى تعامل الجهات الحاكمة في غزة مع دخول السلع الاستهلاكية، وضرورة توفير نوع من الحماية لما تبقى من أنماط إنتاج محلي.

والخلاصة اليوم، هي نجاح إسرائيل في إفراغ جيوب وخزائن الغزيين من المال على نحو مضّطرد، فيما تتحكم لحد كبير في توزيع الدخل فيه عبر قدرتها على السماح والمنع بما يخص دخول المال لغزة، وتستخدم إجراءات المنع والسماح هذه كجزء من منظومة الثواب والعقاب الاسرائيلية المسلطة على رقاب الغزيين (والفلسطينيين عموماً) في إطار سياسات تطويعهم وقمع تمردهم.

عرفات الحاج
كاتب من فلسطين

حلـــم..

هاني زعرب/فلسطين

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ الدفع نحو الحيرة ـ عزيز تبسي
ـ اقتلوا «جنينة» أو اطرحوه أرضاً! أحمد عبد العليم
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

السّطو والمصادرة الإسرائيليان

التطريز الفلسطيني، والكوفية كذلك، صارا إسرائيليَيْن! الشرح بالتفصيل في «فكرة» ـ ص 2

حذاء لمصمِّمَين إسرائيليَيْن يسطو على المطرّزات الفلسطينية

أزياء للمصممة الإسرائيلية «دودو بار أور»

مدونات

من المقال الأخير لجوليو ريجيني(*)

الكثير من الامتيازات خسرها العمال خلال موجة هائلة من الخصخصة خلال الفترة الأخيرة من عهد مبارك. وهي العمليّات التي شهدت العديد من الطعون أمام المحاكم بعد ثورة 2011 لتصدر العديد من الأحكام بإلغاء الخصخصة، بسبب المخالفات وعمليات الفساد التي شهدتها.

الاحتجاجات الرافضة لإلغاء هذه الامتيازات لم تكن مترابطة ولم يكن لها علاقة ببعضها البعض، وكانت مقطوعة الاتصال إلى حد كبير مع النقابات العمالية المستقلة التي اجتمعت في القاهرة. ولكن رغم ذلك فإنّها لا زالت تمثل تطورا مهما، لسببين على الأقل. أولهما، أن هذه الاحتجاجات وجهت طعنات سديدة للتحول الليبرالي الجديد للبلاد، الذي شهد تسارعا كبيرا منذ عام 2004، والذي كان أحد أسباب الانتفاضة الشعبية عام 2011 »، لكن هذه التحركات تراجعت إلى حد كبير خلال العامين الأخيرين. السبب الثاني أن السياق السلطوي والقمعي بقيادة الجنرال السيسي تسبب في خلق مبادرات شعبية وعفوية لكسر جدار الخوف.. وهذا بحد ذاته ربما يكون حافزا رئيسيا للتغيير.

(*) الطالب الإيطالي الذي اختفى في القاهرة في 25 يناير ووجد مقتولا بعدما عذب حتى الموت

من المانيفستو الإيطالية ترجمة: موقع البداية http://albedaiah.com/

غاب الطيب: عظمة وانحطاط ثقافتنا

توفي الطيّب، ومع غيابه يتواصل الكسوف الثقافي. هو مثال حَيّ عن المستوى الذي قد تصبو إليه الثقافة المغربية: من تألق وإبداع وتمرد وجمال. لا يوجد من يضاهيه في معرفة كيفية بثّ الروح في إنتاجنا. نجح في جمع كل الروافد تقليدية، كانت أم تنتمي للإبداع الإنساني، وأضفى عليها نكهة لم يستطع عليها سواه. نجح في ذلك لأنه نتاج كل هذه الروافد بفضل ميراثه العائلي وتحصيله التعليمي وذكائه المبدع الذي يستمد قدرته من كل المصادر المتاحة له واللازمة ابتداءً من ساحة جامع الفنا في مراكش، مروراً بموليير، وصولًا إلى روائع الأدب العربي. هو أشبه بنحلة تتعطش لرحيق كل الأزهار فتتنقل بدون أحكام مسبقة في حقول ثقافات العالم.

سيرة الطيب تجسيد لعظمة وانحطاط حضارتنا في آن، فيه نرى القمم التي وصلنا إليها والهاوية التي نرزح فيها اليوم. هو ابن المدرسة الاستثنائية لفترة ما بعد الاستقلال التي أدخلت إلى قلوب أولادها حب المجازفة والفكر وزوّدتهم بالوسائل اللازمة. هو أيضاً ضحية الظلمة التي سادت من بعد، حين تآمرت طبقاتنا الحاكمة ومنظروها لكمّ أفواه الأبناء الذين كان لديهم ما يقولونه. مسار الطيب ليس مسرحاً فقط، بل هو الحياة، حياتنا وواقعنا المملوء بخيبات الأمل اليوم، لأننا نعرف ما فاتنا. هذا الرجل بسخريته اللامبالية كما يبدو ظاهريا، اللاذعة والصادمة، والمتشائمة أحياناً، هو انعكاس للظلمة المختبئة في دواخل كل واحد منا، والتي كانت تحذّرنا منذ زمن بعيد بأن السكاكين قد سنت ضد الإبداع غير المرغوب به هنا. هيّا أسدلوا الستائر أيها السادة واذهبوا للبحث في مكان آخر.

من صفحة محمد الناجي على فايسبوك

BDS تنجح بثني فرنسا عن شراء طائرات إسرائيلية الصنع

الحكومة الفرنسية تراجعت عن صفقة لشراء طائرات بدون طيار إسرائيلية، بعد حملة قامت بها حركة «المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات» (BDS). وكشفت القناة الإسرائيلية العاشرة أن وزارة الدفاع الفرنسية ألغت الصفقة التي كان قد تمّ التوصل إليها مع شركة «إلبيت» الإسرائيلية التي تنتج أنواعاً مختلفة من الطائرات بدون طيار، بعدما تمكنت حركة المقاطعة الدولية من إقناع 8 آلاف شخصية عامة في فرنسا بالتوقيع على عريضة تطالب الوزارة بالتراجع عن الصفقة. وأوضح موقع القناة الإسرائيلية أن عريضة «BDS» أعادت للأذهان حقيقة أن الطائرات بدون طيار تستخدم بشكل واسع في الحروب التي تشنها إسرائيل ضد المدنيين الفلسطينيين وفي تنفيذ عمليات اغتيال، ولاسيما في قطاع غزة.

ونوهت القناة إلى أن باريس ألغت الصفقة على الرغم من أن الشركة الفرنسية «تالز» أسهمت في تطوير الطائرات التي تنتجها شركة «إلبيت»، مشيرة إلى أن الضغوط التي مارستها «BDS» على الحكومة الفرنسية أجبرتها على الاستعاضة عنها بطائرات بدون طيار من إنتاج شركة فرنسية.

هذا في الوقت الذي افتتح الأحد الماضي في تل أبيب مؤتمر لـ»مواجهة «BDS» واللاسامية»، تشرف على تنظيمه النقابة العمالية اليهودية ووزارة الشتات اليهودي. ودعا «مركز أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب إسرائيل وأصدقاءها إلى شن حملة دعائية مضادة لحركة «BDS».

عن موقع www.boycottcampaign.com